الأمم المتحدة

TD/B/66/2

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
15 April 2019
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الدورة السادسة والستون

جنيف، ٢٤-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

الأنشطة المضطلع بها في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

أُعد هذا التقرير عملاً بالفقرتين ١٥٣ و١٥٦ من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (A/CONF.219/7) المعروف أيضاً باسم برنامج عمل إسطنبول. ويعرض هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، في كل ركن من أركان عمله، في الفترة ما بين الربع الثاني من عام ٢٠١٨ والربع الأول من عام ٢٠١٩، والدروس المستفادة وتوصيات السياسة العامة للمضي قُدماً.

GE.19-06330(A)

1906330

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- ركز برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، منذ أن اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في أيار/مايو ٢٠١١، الاهتمام على التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة التي تواجه تلك البلدان.

٢- وفي استعراض منتصف المدة الذي أُجري للبرنامج في أنطاليا بتركيا في أيار/مايو ٢٠١٦، اعتمد رؤساء دول وحكومات وممثلون رفيعو المستوى إعلاناً سياسياً جددوا فيه الالتزام بأهداف البرنامج ودعوا إلى الإسراع بتنفيذه. وعلى الرغم من هذه الجهود المتضافرة، لا يزال أداء فئة أقل البلدان نمواً ضعيفاً مقارنة بأهداف البرنامج وغاياته، ومن غير المرجح أن يُحرَز تقدم كبير في العامين الأخيرين المتبقيين.

٣- وفي أعقاب استعراض السنوات الثلاث الذي أُنجز في عام ٢٠١٨ لفئة أقل البلدان نمواً والقرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه ٢٠١٨، أصبح الوضع العام بخصوص رفع بلدان من قائمة هذه الفئة على النحو التالي[(١)].

(أ) خمس حالات للرفع من القائمة قريباً: أنغولا وبوتان وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي وفانواتو، على أن تاريخ رفع اثنتين منهما من القائمة بات معروفاً: فانواتو (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠)، وأنغولا (شباط/فبراير ٢٠٢١)؛

(ب) حالتان افتراضيتان للرفع من القائمة، رهناً بقرار الدول الأعضاء: توفالو وكيريباس؛

(ج) حالتان أرجأت لجنة السياسات الإنمائية النظر في مسألة رفعهما من القائمة: تيمور - ليشتي ونيبال؛

(د) ثلاث حالات في مرحلة ما قبل الأهلية للخروج من القائمة ومن المرجح أن تستوفي كامل شروط الأهلية في عام ٢٠٢١: بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار.

٤- ويتولى الأونكتاد المسؤولية عن مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، للاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو يعود عليها بالنفع دعماً للنمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع. ولما كان العديد من التحديات الإنمائية التي تعترض البلدان النامية وثيق الترابط، يسهم الأونكتاد في التصدي بفعالية لهذه التحديات من خلال معالجته المتكاملة لمسائل التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة دعماً لتحقيق خطط التنمية المتفق عليها دولياً الواردة في برنامج عمل إسطنبول، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وفي هذا السياق، يقدم هذا التقرير عرضاً عاماً للأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً للبرنامج في الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠١٨ وآذار/مارس ٢٠١٩.

(١) الأونكتاد، ٢٠١٨، *تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٨: ريادة الأعمال لإحداث التحول الهيكلي - بعيداً عن واقع سير الأعمال كالمعتاد* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.18.II.D.6، نيويورك وجنيف).

ثانياً- البحث والتحليل

٥- واصل الأونكتاد مساعدة أقل البلدان نمواً في التصدي للتحديات الإنمائية الفريدة التي تعترضها من خلال بحوث مبنية على الأدلة أسهمت في صياغة سياسات واستراتيجيات بشأن قضايا هامة ناشئة ورئيسية تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة في هذه البلدان. وتقدم الدراسات التي استعرضها الأقران على الصعيدين الداخلي والخارجي توصيات إلى واضعي السياسات وصناع القرار وتسلط الضوء على تحديات أقل البلدان نمواً وعلى الفرص المتاحة والدروس المستفادة للمضي قدماً.

٦- ويذهب *تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٨* إلى أن على أقل البلدان نمواً أن تغير هيكل اقتصاداتها لكي تتقدم في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب هذا الأمر بدوره التحلي بالدينامية في ريادة الأعمال التي تأخذ بالابتكار في مجالات من قبيل الإنتاج والاستهلاك والنقل والإدارة. ويطلق التقرير اسم ''ريادة الأعمال المفضية إلى التحول'' على هذا النوع من ريادة الأعمال، الذي يتسم أساساً بوجود شركات شديدة الأثر كثيفة النمو. ويتطلب هذا النوع من ريادة الأعمال عادةً دعماً سياساتياً منوعاً واستباقياً يستهدف مختلف مراحل مسار تطور الشركة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون سياسات ريادة الأعمال متسقة مع السياسات الصناعية والتجارية، وتعزز أنشطة ريادة الأعمال التي تضطلع بها المؤسسات العامة.

٧- ويرصد الأونكتاد عن كثب أهم التطورات المسجلة في أقل البلدان نمواً في سبيل إعمال الخطط الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ففي ربيع عام ٢٠١٩، أصدر الأونكتاد أحدث صيغة من سلسلة *اتجاهات مختارة في التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً*. ويبرز هذا التقرير استمرار بطء تنمية القدرات الإنتاجية والقيود التي تعترض تعبئة الموارد مما يؤثر في قدرة أقل البلدان نمواً على دفع عجلة الاستثمار اللازم لتحقيق التحول الهيكلي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في نهاية المطاف. علاوة على ذلك، من المرجح أن يؤدي استمرار ضعف الاقتصاد العالمي المقترن بالتوترات الجغرافية السياسية الطويلة الأمد في زيادة إبطاء أقل البلدان نمواً في سعيها لتحقيق أهدافها الإنمائية.

٨- ويبين *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا ٢٠١٨: الهجرة من أجل التحول الهيكلي* أن الهجرة تفيد بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد السواء في جميع أنحاء أفريقيا. ويمكن أن تؤدي الهجرة الأفريقية، على وجه الخصوص، دوراً رئيسياً في التحول الهيكلي في اقتصادات القارة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويرى التقرير كذلك أن الهجرة بين البلدان الأفريقية عنصر أساسي لترسيخ التكامل الإقليمي والقاري. ويبحث التقرير سبل إسهام المهاجرين في التحول الهيكلي، ويقف على الفرص المتاحة لاستيعاب يد عاملة إضافية في مختلف القطاعات في جميع أنحاء أفريقيا.

٩- ويقدم *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٨: الاستثمار والسياسات الصناعية الجديدة* تحليلاً مستفيضاً لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً. وفي سياق الانخفاض الحاد في الاستثمار عبر الحدود في البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، واقتراب النمو من الصفر في الاقتصادات النامية، يحدد التقرير مجالات تبعث على القلق لدى واضعي السياسات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، حيث الاستثمار الدولي

أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة والتحول الهيكلي. ويعرض التقرير الصلة بين نماذج السياسات الصناعية – بالاستناد إلى جرد للسياسات الصناعية التي اعتمدها أكثر من ١٠٠ بلد على مدى العقد الماضي – ودور سياسات الاستثمار في كل نموذج منها.

١٠- ويقدم منشور الأونكتاد المعنون *جداول إحصائية بشأن أقل البلدان نمواً: ٢٠١٨* إحصاءات ومؤشرات لها صلة بتحليل التنمية في هذه البلدان. وتتيح الجداول لواضعي السياسات والباحثين والأكاديميين والمسؤولين من الحكومات الوطنية أو المنظمات الدولية والصحفيين والمدراء التنفيذيين وأعضاء المنظمات غير الحكومية إمكانية الاطلاع على مجموعات بيانات فريدة قابلة للمقارنة. وأهم المجالات المشمولة بالإحصاء النمو الاقتصادي ومؤشرات الاقتصاد الكلي والتدفقات الدولية (التجارة ورؤوس الأموال والتمويل) والعمالة والتعليم. وهذه الإحصاءات متاحة على الإنترنت في شكلَي وثيقة وجدول بيانات.

١١- ونشر الأونكتاد في عام ٢٠٠٨ تقريراً بعنوان *تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً: ثبت خيارات السياسة العامة*. وهذا التقرير أداة عملية المنحى سهلة الاستخدام مدعومة بالصور تستهدف واضعي السياسات في أقل البلدان نمواً وشركاءهم الإنمائيين. ويحدد أنواع الأدوات التي يمكن استعمالها في مختلف مجالات السياسة العامة لتعزيز النهوض بالتنمية وزيادة النمو ودعم القضاء على الفقر وتحقيق التحول الهيكلي، وهي عناصر ضرورية لتتقدم هذه البلدان صوب تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. ويتناول الثبت الإطار العام للسياسات الإنمائية في أقل البلدان نمواً، وسياسات الاقتصاد الكلي الملائمة للتنمية، فضلاً عن تدابير دعم تطوير و/أو تمتين القدرات الإنتاجية والاستفادة من الفرص الناشئة عن التجارة والتمويل. ويقدم أيضاً مقترحات لتقوية تدابير الدعم الدولية لصالح أقل البلدان نمواً داخل النظام الاقتصادي العالمي.

١٢- وأجرى الأونكتاد بحوثاً بشأن التدابير غير التعريفية وأفريقيا. وأُدرجت النتائج في ثلاثة منشورات. فأما المنشور الأول المعنون *التكامل الإقليمي والتدابير غير التعريفية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا*[٢] فقد أعده الأونكتاد ومصرف التنمية الأفريقي. ويقدم هذا التقرير استعراضاً عاماً مؤسسياً للتدابير غير التعريفية وتقييماً لآثارها في التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا. وأما المنشور الثاني المعنون *الإحصاءات والاتجاهات الرئيسية في مجال التكامل الاقتصادي: منطقة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ* فقد صدر في أيار/مايو ٢٠١٨. وتتناول الدراسة بالتفصيل هيكل التجارة والسياسات التجارية في هذه المجموعة وتناقش تحديات وفرص ترسيخ التكامل الاقتصادي. وتضم مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ٣٨ بلداً من أقل البلدان نمواً. أما المنشور الثالث فهو موجز للسياسات بعنوان *منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: ما بعد قمة كيغالي*. ويبحث المنشور التوقعات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ويحدد المسائل التي تتطلب من الدول الأفريقية اتخاذ إجراءات عاجلة لكي يحقق الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التوقعات المرجوة منه. وشارك جميع أقل البلدان نمواً في أفريقيا في مفاوضات إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية.

(٢) تضم هذه الجماعة الاقتصادية الإقليمية ١١ بلداً من أقل البلدان نمواً.

ثالثاً- بناء توافق الآراء

١٣- عقد الأونكتاد المنتدى العالمي للاستثمار لعام ٢٠١٨ في جنيف بسويسرا. وكان من بين المشاركين رؤساء دول وحكومات أربعة بلدان من أقل البلدان نمواً، هي بنغلاديش وجمهورية أفريقيا الوسطى وكمبوديا وليسوتو، وعدد كبير من الوزراء الحكوميين. ونظم الأونكتاد ومكتب ممثلة الأمم المتحدة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية حواراً بين الوزراء ومدراء الأعمال من أجل تحديد سبل ملموسة لتعزيز تنفيذ برنامج عمل إسطنبول وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. وأتاح اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن الاستثمار منبراً للربط بين المستثمرين المحتملين والوزراء الحكوميين في البلدان المستهدفة. علاوة على ذلك، أتاحت قرية الاستثمار التي أنشئت في المنتدى إمكانية للبلدان لعرض فرص الاستثمار فيها وإقامة اتصالات مع المستثمرين المحتملين. واستفادت من هذا المنبر أقل البلدان نمواً التالية: أفغانستان وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ورواندا وزامبيا والسودان وسيراليون وغينيا ومدغشقر وملاوي.

١٤- ويؤدي الأونكتاد دور أمانة لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وهي عبارة عن منتدى يشمل المنظومة برمتها للتوفيق بين الآراء بشأن الجوانب العلمية والتكنولوجية من بناء القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق التحول الهيكلي. وتولي مداولاتها احتياجات أقل البلدان نمواً اهتماماً خاصاً، لأن هذه البلدان بالذات تواجه تحديات في هذا المجال. ومن بين أعضاء اللجنة أقلُّ البلدان نمواً التالية: إثيوبيا وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا ونيبال.

١٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نظم الأونكتاد وجماعة شرق أفريقيا ومؤسسة العلامة التجارية لشرق أفريقيا اجتماعاً وزارياً بشأن تيسير التجارة، في نيروبي، للبلدان الأعضاء في الجماعة، وعددها خمسة بلدان أربعةٌ منها هي من أقل البلدان نمواً: أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا. واعتمد الاجتماع إعلاناً وزارياً يدعم تنفيذ إصلاحات لتيسير التجارة على الصعيدين الوطني والإقليمي ويلتزم به، ويشدد على الدور الهام الذي تضطلع به اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة. ورحب الاجتماع ببدء العمل بمؤشر تيسير التجارة في الجماعة الذي يستند إلى إطلاق بوابات وطنية لتيسير التجارة بدعم من الأونكتاد.

١٦- ويتيح الأونكتاد قاعدة معلومات واسعة النطاق لرصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. وتوجد في صميم قاعدة المعلومات تلك قاعدةُ إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat)، وهي بوابة بيانات تعرض طائفة واسعة من الإحصاءات المتسقة عالمياً، متاحة لجميع أقل البلدان نمواً. وتشمل المؤشرات الواردة في قاعدة إحصاءات الأونكتاد التجارة الدولية في السلع والخدمات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وأسعار السلع الأساسية، والاقتصاد الإبداعي، والنقل البحري، والسكان، واقتصاد المعلومات، وميزان المدفوعات والتمويل الخارجي، وبيئة الاقتصاد الكلي. ويمكن تنزيل البيانات بالأشكال التي يحددها المستعمل للاسترشاد بها في التحليلات الكمية. ويشكل *دليل الإحصاءات ٢٠١٨* منشوراً رئيسياً آخر ضمن الأعمال الإحصائية التي يضطلع بها الأونكتاد يمكن أن تستفيد منه أقل البلدان نمواً.

١٧- ويقدم الأونكتاد أيضاً إحصاءات تلخيصية في مجموعة متنوعة من الصور البيانية. وتضم هذه الصور رسوماً معلوماتية تُنشر على الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي، وتُرفق بمعظم البيانات المحدَّثة المعروضة في قاعدة إحصاءات الأونكتاد، وموجزات قطرية تختصر المعلومات الواردة في قاعدة إحصاءات الأونكتاد في عرض قطري للأرقام الرئيسية والرسوم البيانية المختارة (http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/en-GB/index.html؛ اطُّلع عليه في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩). وثمة تقريران آخران يتضمنان معلومات محدثة تهُم اقتصادات أقل البلدان نمواً هما النشرة الشهرية لأسعار السلع الأساسية والنشرة الفصلية للتجارة في الخدمات (https://unctad.org/en/Pages/Publications/Commodity-Price-Bulletin.aspx؛ وhttps://unctad.org/en/Pages/Publications/Statistics-on-Trade-in-Services.aspx؛ اطُّلع عليهما في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩).

رابعاً- التعاون التقني

ألف- القدرات الإنتاجية

١٨- يضع برنامج عمل إسطنبول القدرات الإنتاجية في صدارة مجالات عمله ذات الأولوية. فالقدرات الإنتاجية تُعتبر أساسية للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، ولا بد من تطويرها ليتسنى لهذه البلدان بلوغ أهدافها الإنمائية، بما فيها الأهداف الواردة في البرنامج وأهداف التنمية المستدامة. وتتفق رؤية البرنامج مع توصيات الأونكتاد المعروضة في *تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠٠٦: تنمية القدرات الإنتاجية*، الذي أطلق هذه الرؤية بشأن التنمية المستدامة المبنية على القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً.

١٩- ويتسم تنويع اقتصادات أقل البلدان نمواً ببطء وتيرته، ولا يزال تركيز الصادرات يبعث على القلق لدى معظم هذه البلدان، على النحو المبين في منشور الأونكتاد المعنون *اتجاهات مختارة في التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً: ٢٠١٩*. ولا بد إذن من بذل مزيد من الجهود لتحسين القدرات الإنتاجية في جميع القطاعات، بوسائل تشمل المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في هذا المجال.

النمو الاقتصادي المستدام

٢٠- اضطلع الأونكتاد بعدة أنشطة تسهم في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول من خلال مشروع ”السياسات الإنمائية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجنوب الأفريقي“. وعقد الأونكتاد، بالتعاون مع الحكومات الوطنية والمنظمات الشريكة، حلقتي عمل في مابوتو (أيار/مايو ٢٠١٨) ولوساكا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨) لتمتين القدرة على وضع السياسات الصناعية وتيسير الحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني. واطَّلع المشاركون على السياسات الرئيسية التي يمكن أن تعجل بالتحول التدريجي في الهيكل الاقتصادي. وأعرب واضعو السياسات رفيعو المستوى من جميع البلدان النامية المستهدفة، بما فيها أقل البلدان نمواً، عن تأييد رسمي لخيارات السياسة العامة المقترحة خلال الاجتماعين الإقليميين باعتماد وثيقة ختامية رسمية.

قياس أداء القدرات الإنتاجية

٢١- يساعد مشروع الأونكتاد الجاري المعنون ''مؤشرات لقياس أداء القدرات الإنتاجية من أجل وضع سياسات تستند إلى الأدلة في البلدان النامية غير الساحلية'' في رسم الإطار المفاهيمي والمنهجي والإحصائي لتحديد المؤشرات المستخدمة في إرساء مقياس القدرات الإنتاجية واختيارها والتحقق من صحتها. ويستفيد ١٦ بلداً من أقل البلدان نمواً استفادة مباشرة من هذا العمل. وتضم البلدان التي يُجرَّب فيها المشروع بلدين أقل نمواً هما: جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورواندا. وفي عام ٢٠١٨، استُكملت دراستا الحالتين الإفراديتين الوطنيتين الخاصتين بكلا البلدين، وتلتهما حلقتا عمل وطنيتان لبناء القدرات تناولتا بناء القدرات الإنتاجية على مستوى الخبراء في رواندا في تموز/يوليه ٢٠١٨، وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في آب/أغسطس ٢٠١٨.

٢٢- وفي أفريقيا، عُقدت في بوتسوانا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ حلقة عمل إقليمية بشأن القدرات الإنتاجية وتنويع الصادرات والتحول الهيكلي. وكان من بين المشاركين من أقل البلدان نمواً خبراء من إثيوبيا وبوركينا فاسو وبوروندي ورواندا وزامبيا. وفي آسيا، عرض الأونكتاد عمله المتعلق بمقياس القدرات الإنتاجية في اجتماع خبراء إقليمي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا، عُقد في ألماتي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وضم الاجتماع مشاركين من أقل البلدان نمواً التالية: أفغانستان وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال. وقدمت الأمانة أيضاً إحاطة بشأن المقياس وأهميته خلال استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا أثناء جلستين لتقارع الأفكار خُصصتا لسفراء البلدان النامية غير الساحلية لدى الأمم المتحدة، عُقدتا في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وشارك عدد من أقل البلدان نمواً في جلستي تقارع الأفكار.

تسخير إمكانات قطاع مصائد الأسماك

٢٣- يهدف الدعم الذي يقدمه الأونكتاد، في إطار مشروع لبناء قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً في أفريقيا وآسيا لتسخير إمكانات قطاع مصائد الأسماك، إلى تعزيز قدرة أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً على تحسين وتنويع صادراتهم السمكية، بطرق تشمل النهوض بالمعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية. ويستفيد من هذا العمل مباشرة مؤسسات مصائد الأسماك ومجهزوها ومصدروها والمشاركون مباشرة في قطاع مصايد الأسماك، رجالاً ونساءً. ويشمل هذا العمل أوغندا وجزر القمر وكمبوديا وموزامبيق وميانمار.

٢٤- وفي عام ٢٠١٨، أقام الأونكتاد شراكات استراتيجية وأبرم مذكرات تفاهم مع جامعة نها ترانغ في فييت نام، ومع وزارة اقتصاد المحيطات والموارد البحرية ومصائد الأسماك والنقل البحري في موريشيوس. ويستضيف البَلدان مركزي الامتياز الإقليميين نظراً إلى نجاحهما في تطوير قطاع مصائد الأسماك وما لديهما من خبرات وتكنولوجيات مرتبطة بمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية يمكن تقاسمها مع أقل البلدان نمواً في منطقتيهما.

٢٥- وأعدَّ الأونكتاد دورة تدريبية بشأن مصائد الأسماك في إطار شراكة مع المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ومجلس التوجيه البحري والمعهد المداري الملكي في هولندا والشركاء الأكاديميين من جامعة نها ترانغ. وفي عام ٢٠١٨، نظم الأونكتاد دورة تدريبية إقليمية في مركز الامتياز

الإقليمي الآسيوي بشأن تسخير إمكانات قطاع مصائد الأسماك في التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً. وشارك في الدورة حوالي ٥٥ خبيراً من ١٤ بلداً، ١١ منها من أقل البلدان نمواً[٣]، ليتجاوز مجموع عدد واضعي السياسات الذين تلقوا التدريب في إطار المشروع ٥٠٠ شخص. وستلي ذلك دورةٌ تدريبية ثانية من المقرر أن تُعقد في مركز الامتياز الإقليمي الأفريقي في موريشيوس في أوائل عام ٢٠١٩. ويسعى الأونكتاد إلى إقامة شراكات لضمان استمرار مركزي الامتياز الإقليميين في تنظيم الدورة على نحو مستقل، لكفالة استدامة الأنشطة التدريبية.

٢٦- وفي إطار متابعة الصندوق المشترك للسلع الأساسية، نظم الأونكتاد بالتعاون مع الصندوق والمنظمة البحرية الدولية اجتماعاً لتقارع الأفكار في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بشأن تأثير التمويل في قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلياً. وضم الاجتماع ممثلين عن مؤسسات التمويل الإنمائي والمستثمرين المؤثرين ومنظمات وضع العلامات البيئية. وسلط الاجتماع الضوء على إمكانات الاستثمار المتاحة في قطاع مصائد الأسماك في أقل البلدان نمواً وانبثق منه اهتمام واسع النطاق بتنظيم مزيد من الأنشطة لدعم الاستثمار المؤثر في هذا القطاع.

باء- التجارة وتيسير التجارة

٢٧- يقدم الأونكتاد المساعدة إلى أقل البلدان نمواً في تحديد احتياجاتها وأولوياتها في مجال التجارة وتيسير التجارة، ويساعدها في برمجة تنفيذ تدابير محددة وفقاً لذلك.

منظمة التجارة العالمية

٢٨- يواصل الأونكتاد، في سياق وصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة وفي سياق قواعد المنشأ، دعم أقل البلدان نمواً في مفاوضاتها في منظمة التجارة العالمية. وقبل هذه المفاوضات، عُقدت سلسلة من حلقات العمل للمدراء التنفيذيين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لإعداد المندوبين الموجودين في جنيف وفي العاصمة لدورات لجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بقواعد المنشأ. وبناءً على طلب من أمانة مفوضية الاتحاد الأفريقي، قدم الأونكتاد الدعم للتفاوض بشأن التذييل الرابع من قواعد المنشأ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وصياغته، وقدم الدعم خلال اجتماعات الفريق العامل التقني المعني بقواعد المنشأ. ونظم الأونكتاد حلقات عمل تدريبية لمندوبي الاتحاد الأفريقي، وقدم الدعم التقني أثناء المفاوضات، بعرض أفضل الممارسات والمساهمات التقنية بشأن الأساليب التي يمكن اتباعها في صياغة قواعد المنشأ. وساهم خبراء الأونكتاد أيضاً بالمعايير والتحليلات المتعلقة بمعنى وآثار قواعد منشأ مختارة مرتبطة بمنتجات محددة في قطاعات معينة. إضافة إلى ذلك، أسدى الأونكتاد خدمات استشارية بشأن المسائل التقنية المتصلة بقواعد المنشأ.

٢٩- وعمل الأونكتاد على بناء القدرات اللازمة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في جزر القمر والسودان واليمن. وتناولت هذه المساعدة مختلف مراحل الانضمام، أي قبل العملية وأثناءها وبعدها. والأونكتاد مُناصر قوي للتنفيذ الكامل لقرار المجلس العام لمنظمة التجارة

(٣) بوتان وبوروندي وإثيوبيا وكمبوديا وجزر القمر وغامبيا ومدغشقر وموزامبيق وساموا (رُفعت من القائمة منذ عهد قريب) وتوغو وأوغندا.

العالمية الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن تيسير وتسريع انضمام أقل البلدان نمواً، لكفالة ألا تكون هذه العملية باهظة التكلفة على هذه البلدان، وأن تعكس شروطُ الانضمام مستويات التنمية فيها وقدرتها على الوفاء بالتزامات العضوية.

٣٠- ودعم الأونكتاد أقل البلدان نمواً في مشاركتها في المفاوضات، بما في ذلك المفاوضات على مسألة المعاملة الخاصة والتفاضلية، التي هي قيد المناقشة في منظمة التجارة العالمية. وقدم الأونكتاد الدعم إلى أقل البلدان نمواً في معتكف لسفرائها في مونترو بسويسرا، في آذار/مارس ٢٠١٩، في إطار التحضير للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في كازاخستان في حزيران/يونيه ٢٠١٩، عرض فيه لمحة عامة عن المسائل التفاوضية الرئيسية.

المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٣١- ساعد الأونكتاد أقل البلدان الأفريقية نمواً في المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بتناول النقاط التالية: تصور ووضع خيارات مختلفة لطرائق التفاوض بشأن التجارة في السلع والخدمات؛ وتقييم الآثار الاقتصادية المترتبة على مختلف الخيارات لتحديد أفضلها، كما الحال في تحديد القطاعات ذات الأولوية أو المنتجات الحساسة؛ ووضع اللمسات الأخيرة على صياغة النصوص القانونية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما يشمل اتفاقاً إطارياً ومشاريع بروتوكولات بشأن التجارة في السلع والخدمات ومرفقات ذات صلة. وواصل الأونكتاد دعم أقل البلدان نمواً في المرحلة الثانية من المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من خلال عروض تقنية تناولت القضايا الرئيسية في البروتوكولات المتعلقة بالمنافسة وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار.

٣٢- وقدم الأونكتاد الدعم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في المشاورات الإقليمية والأنشطة التدريبية، بشأن مجالات من بينها التجارة في الخدمات، وإلى بعض فرادى البلدان أثناء نظرها في مشاريع الطرائق المتعلقة بالتجارة في السلع. ويعكف الأونكتاد على استكمال استعراضه الإقليمي الأول للسياسات المتعلقة بالخدمات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ستستفيد منه أقل البلدان نمواً الأعضاء في الجماعة وعددها ١١ بلداً. وهذا الاستعراض جزء من دعم الأونكتاد الأوسع نطاقاً للتكامل الإقليمي ومن جهوده الرامية إلى ضمان الاتساق في المواقف التفاوضية للدول الأعضاء في هذه الجماعة في مختلف المنتديات التجارية.

تعزيز القدرة على وضع السياسات التجارية

٣٣- في ضوء الغاية ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة - مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠ - أنجز الأونكتاد دراسات حالات قطرية عن زامبيا والسنغال وكمبوديا ونيبال تناول فيها استخدام الإعفاء الممنوح من منظمة التجارة العالمية لأقل البلدان نمواً للنهوض بصادراتها من الخدمات من خلال معاملة تفضيلية تمنحها إياها البلدان الأعضاء المتقدمة والنامية القادرة على فعل ذلك.

٣٤- وأسدى الأونكتاد خدمات استشارية لحكومة زامبيا بشأن وضع وتنفيذ سياساتها التجارية عملاً بإطار السياسات التجارية الذي أعده الأونكتاد للبلد في عام ٢٠١٦. وأسهمت هذه المساعدة في تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية المستقلة والمستدامة على وضع السياسات التجارية وتطوير المهارات التفاوضية للمشاركة بفعالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية والاستفادة منها.

٣٥- وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بدأ الأونكتاد تنفيذ مشروع تابع لحساب التنمية بشأن التجارة في الخدمات في أفريقيا. ويهدف المشروع إلى زيادة قدرة البلدان المستفيدة على قياس إسهام الخدمات في سلاسل القيمة الإقليمية وتصميم سياسات الخدمات التي تُتيح درجة أعلى من الاندماج في سلاسل القيمة تلك. وتشمل البلدان المستفيدة أقل البلدان نمواً التالية: إثيوبيا وتوغو وغامبيا ومالي. ووضع الأونكتاد واللجنة منهجية لتقييم إسهام الخدمات في سلاسل القيمة الإقليمية. وعُقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ حلقة دراسية لبناء قدرات الخبراء الاستشاريين ومنسقي المشروع على الصعيد الوطني. وستمكّن الأدوات الكمية والنوعية المتاحة البلدان الشريكة من تقييم سلسلة قيمة إقليمية محددة واستخلاص التوصيات بشأن السياسات المتعلقة بالخدمات طيلة عام ٢٠١٩. واستُحدث منبر لتبادل المعارف من أجل تيسير تبادل الخبرات والدروس المستفادة، فضلاً عن توسيع نطاق الوصول إلى الأدوات.

البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد من أجل أنغولا: البرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة

٣٦- يركز البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد من أجل أنغولا (البرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة) على تدريب الخبراء والمدرِّبين الوطنيين من مختلف الجهات صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص على السياسات والمفاوضات التجارية، وتمويل ولوجستيات التجارة، وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتيسير التجارة، واستكشاف نطاق فرص التجارة في مجالات غير النفط. ويشمل هذا المشروع، الذي أُطلق في لواندا في نيسان/أبريل ٢٠١٨، عدة برامج عمل يضطلع بها الأونكتاد ويتناول عدداً من أهداف التنمية المستدامة على نحو مباشر أو غير مباشر، بما فيها الأهداف ١ و٨ و٩ و١٢ و١٧. ونفذ الأونكتاد في إطار هذا البرنامج ١٥ نشاطاً في عام ٢٠١٨، وكان قد درب بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر أكثر من ٣٠٤ أصحاب مصلحة. علاوة على ذلك، حُددت مواد رئيسية للتصدير خارج قطاع النفط، من بينها الخشب والعسل ومصائد الأسماك والبن، وأُعد مسح لأسواق التصدير الممكنة. وشملت أنشطة المشروع حلقة عمل تدريبية بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإنشاء مشاريع الهياكل الأساسية ركزت على هياكل النقل الأساسية وخدماته.

٣٧- وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عقد الأونكتاد حلقة عمل لستين من أصحاب المصلحة الأنغوليين في لواندا، ركزت على تكامل أنغولا التجاري في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، نظم الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية حلقة عمل للتدريب التكميلي للمسؤولين وغيرهم من أصحاب المصلحة في أنغولا.

التقييمات السريعة للجاهزية للتجارة الإلكترونية

٣٨- تساعد تقييمات الأونكتاد السريعة للجاهزية للتجارة الإلكترونية البلدان على الوقوف على ما أحرزَته من تقدم في تطوير التجارة الإلكترونية في سبعة مجالات سياساتية رئيسية هي: صياغة استراتيجية التجارة الإلكترونية، والهياكل الأساسية والخدمات الخاصة بالاتصالات والمعلومات، وحلول المدفوعات، ولوجستيات التجارة وتيسير التجارة، والأطر القانونية والتنظيمية، وتطوير مهارات التجارة الإلكترونية، والحصول على التمويل الخاص بالتجارة الإلكترونية. وفي

عام ٢٠١٨، أصدر الأونكتاد تقييمات لأقل البلدان نمواً التالية: أوغندا وبوركينا فاسو وتوغو وجزر سليمان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزامبيا والسنغال وفانواتو وليبريا ومدغشقر وميانمار. وصدر تقييما أفغانستان وبنغلاديش أثناء أسبوع الأونكتاد للتجارة الإلكترونية في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وأذكى المشروع الوعي بالفرص المتاحة والتحديات الماثلة فيما يتعلق بتسخير التجارة الإلكترونية على الصعيدين المحلي والإقليمي، وأتاحت مرحلة إعداد التقييمات فرصة لبدء الحوار بين أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص. وتلتزم الوزارات الحكومية الرئيسية المشاركة في هذه المبادرات بمتابعة الأنشطة المقترحة في مصفوفة العمل النهائية.

٣٩- وقدم الأونكتاد المساعدة التقنية إلى رواندا لوضع استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية، بهدف دعم تحقيق أهداف البلد الاستراتيجية في مجالي التجارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وفي سياق خطة رواندا الرئيسية الذكية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وأسفرت عدة بعثات لتقصي الحقائق وحلقة عمل لتحديد الرؤية مع مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين عن وضع مشروع وثيقة استراتيجية يُتوقع استكمالها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩. وتقترح الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية تدابير تساعد البلد في تسخير التجارة الإلكترونية لأغراض التنمية.

٤٠- وعقد الأونكتاد والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الأسبوع الأول للتجارة الإلكترونية في أفريقيا الذي استضافته حكومة كينيا في نيروبي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وشكلت أقل البلدان نمواً ٤٣ في المائة من البلدان المشاركة التي بلغ عددها ٧٨ بلداً.

برنامج تمكين اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة

٤١- قدم الأونكتاد في عام ٢٠١٨ الدعم إلى ١٦ بلداً من أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بتيسير التجارة[٤]. فأما البلدان الأفريقية المستفيدة فقد دُعمت أساساً من خلال إطلاق برنامج الأونكتاد لتمكين اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة، بما يشمل وضع خرائط الطريق لتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة. وأما بلدان منطقة المحيط الهادئ المستفيدة فقد دُعمت أساساً من خلال التركيز على وضع أحكام الشفافية الخاصة بالتجارة الإقليمية والداخلية. وينصب الاهتمام على مساعدة البلدان في تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، ولا سيما دعم التصديق على الاتفاق والإخطار بالالتزامات بموجبه، فضلاً عن تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل تنفيذه.

٤٢- ونظم الأونكتاد وشركاؤه المنتدى الأفريقي الأول للجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة في أديس أبابا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وضم المنتدى أكثر من ٣٠٠ مشارك من ٥٤ بلداً أفريقياً، ٢٢ منها من أقل البلدان نمواً. ودعا المنتدى إلى إدخال تحسينات مستمرة لتبسيط العمليات والإجراءات للبلدان الأفريقية، بما فيها أقل البلدان نمواً، لتندمج اندماجاً أفضل في النظام التجاري الدولي وتحقق الغايات ذات الصلة في إطار خطة عام ٢٠٣٠.

(٤) أنغولا وأوغندا وبنن وبوروندي وتوفالو وجزر سليمان وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي والسودان وفانواتو وكيريباس ومالي وملاوي وموزامبيق.

نحو نقل البضائع المستدام

٤٣- في إطار برنامج ''بناء قدرات البلدان النامية على التحول إلى نقل البضائع المستدام''، ما فتئ الأونكتاد يتعاون مع سلطات الممرين الشمالي والأوسط في شرق أفريقيا لمساعدتها في جهودها الرامية إلى تصميم استراتيجيات نقل البضائع المستدام ووضعها وتنفيذها. ومدَّ الأونكتاد يد المساعدة وأتاح الأدوات اللازمة مما أسفر عن نتائج ملموسة، من بينها تنظيم أنشطة لبناء القدرات في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة شملت الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة في الممرين الشمالي والأوسط (بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وجنوب السودان وأوغندا). ويهدف برنامج نقل البضائع الأخضر في الممر الشمالي إلى زيادة الكفاءة في استخدام الوقود في النقل البري وخفض انبعاثات المواد الجسيمية والكربون الأسود وعدد غرامات أكاسيد النيتروجين للطن الواحد وكثافة ثاني أكسيد الكربون في كل كيلومتر وكل طن من النقل بنسبة ١٠ في المائة في أفق عام ٢٠٢١. وتشمل النتائج الأخرى وضع استراتيجية نقل البضائع المستدام في الممر الأوسط (٢٠١٨-٢٠٢٣) من أجل بلوغ خدمات نقل وخدمات لوجستية فعالة اقتصادياً ومجدية اجتماعياً وملائمة بيئياً.

٤٤- وقدم الأونكتاد تدريباً مصمماً خصيصاً لتلبية الاحتياجات التي حددتها بورتسودان في السودان طيلة الفترة المشمولة بالتقرير. وركزت مجموعة أنشطة التدريب على مؤشرات أداء الموانئ؛ وإشراك القطاع الخاص في إدارة الموانئ والشراكات بين القطاعين العام والخاص وامتيازات الموانئ؛ ونظم تبادل المعلومات بين الموانئ والنافذة الوحيدة. وشدد البرنامج التدريبي على دور عمليات الموانئ المحسنة والفعالة في تحقيق الاستدامة الاقتصادية في السودان، وسلط الضوء على الفوائد الأساسية المشتركة الناتجة عن مكاسب الاستدامة البيئية والشمول الاجتماعي التي يمكن جنيها بإدماج الأبعاد الثلاثة واستدامة قطاع النقل.

التجارة ونوع الجنس

٤٥- يقدم الأونكتاد الدعم إلى تسعة بلدان جزرية في المحيط الهادئ من أجل تعزيز الشفافية في تنظيم التجارة وتيسيرها في سياق اتفاق المحيط الهادئ الإضافي بشأن توثيق العلاقات الاقتصادية. وأربعة من البلدان النامية التسعة الأطراف في الاتفاق هي من أقل البلدان نمواً: توفالو وجزر سليمان وفانواتو وكيريباس. ويسلّم برنامج الدعم بأن المرأة في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ تواجه ضروباً هامة من انعدام المساواة مع الرجل في العديد من المجالات، بما في ذلك ضعف التمثيل السياسي، والتعرض للعنف الجنساني، وقلة الوعي بالحقوق والواجبات، والتمييز المفروض ثقافياً. ويبدو أن هناك أيضاً فجوات بين الجنسين في العمالة وفي الحصول على الفرص الاقتصادية بوجه عام. ويحدد البرنامج، من خلال عنصره الجنساني، السبل الكفيلة بأن تخفف أحكام الاتفاق المتعلقة بالشفافية الصعوبات التي تواجهها المرأة بصفتها منتجة وتاجرة.

٤٦- وقدم الأونكتاد وغيره من الأعضاء في المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية الدعم إلى حكومة ميانمار لتحسين قطاعي البستنة والسياحة المستدامة، فضلاً عن بناء روابط الأعمال التجارية بينهما. ويحدد المشروع من خلال عنصره الجنساني ما يعترض المرأة من قيود وما يتاح لها من فرص في قطاعي البستنة والسياحة في منطقة بحيرة إنلي. وبتعزيز قدرة أصحاب المصلحة وواضعي السياسات على صياغة سياسات تنهض

بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يهدف المشروع إلى تشجيع نمو روابط الأعمال التجارية المستدامة والشاملة للجنسين بين قطاعي الزراعة والسياحة.

التدابير والحواجز غير التعريفية

٤٧- يقود الأونكتاد مبادرة عالمية لتصنيف المعلومات عن التدابير غير التعريفية وتجميعها ونشرها. وتشمل قاعدة بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية التابع للأونكتاد، المعروف أيضاً باسم TRAINS، أكثر من ١٠٠ بلد و٩٠ في المائة من التجارة العالمية. واستناداً إلى البيانات والمعلومات الواردة في قاعدة البيانات، ينجز الأونكتاد أحدث البحوث ويسدي المشورة إلى واضعي السياسات بشأن المسائل المتصلة بالتدابير غير التعريفية.

٤٨- وفي عام ٢٠١٨، قدم الأونكتاد المساعدة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في منطقة التجارة الحرة الثلاثية[٥] لتبسيط التدابير غير التعريفية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بتعزيز شفافية وتوافر المعلومات عن تلك التدابير. وقد جُمعت البيانات بالفعل وتُثبِّت منها في ١٢ بلداً من بلدان المنطقة. وتُدرَج البيانات في قاعدة بيانات منطقة التجارة الحرة الثلاثية بشأن التدابير غير التعريفية، ويضطلع الأونكتاد ببناء قدرات المسؤولين الحكوميين للاستمرار في تحديث قاعدة البيانات. وفي إطار مواصلة الدعم، نظم الأونكتاد تدريباً شبكياً على جمع البيانات في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠١٨. وشارك في التدريب خمسة وأربعون شخصاً، من بينهم مشاركون من ستة من أقل البلدان نمواً: أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزامبيا وملاوي وموزامبيق.

٤٩- واشترك الأونكتاد مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، خلال منتداها السنوي الخامس للبحوث الذي عُقد في نيروبي في آب/أغسطس ٢٠١٨، لمناقشة التدابير غير التعريفية المتعلقة بالتجارة الدولية واستغلال استراتيجيات النمو. وتُدمج النتائج المستخلصة من بحوث الأونكتاد الأخيرة في منشور *التدابير غير التعريفية: التقييم الاقتصادي وخيارات السياسة العامة من أجل التنمية*، الذي يرشد واضعي السياسات ويزيد قدرة المشاركين التقنية على معالجة آثار تلك التدابير من أجل تحسين أداء التصدير وتعزيز تكامل اقتصاداتهم في الاقتصاد العالمي.

٥٠- وشارك الأونكتاد في الاجتماع السابع لوزراء التجارة في الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وخلال الحوار الوزاري بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، شدد الأونكتاد على أهمية تنفيذ اتفاقات التجارة لتحقيق الفوائد المتوقعة.

٥١- ويقدم الأونكتاد الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والبلدان الأفريقية في وضع وتنفيذ إطار للإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية وإزالتها ورصدها، وزيادة الشفافية التنظيمية بين البلدان الأفريقية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، عقدت المفوضية والأونكتاد اجتماعاً في نيروبي مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية لمناقشة تفاصيل إمكانية وضع آلية قارية للحواجز غير التعريفية للتعامل مع الحواجز غير التعريفية التي تعترض التجار في المعاملات التجارية بين البلدان

(٥) تتألف منطقة التجارة الحرة الثلاثية من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

الأفريقية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وكان من بين المشاركين خبراء مستقلون وممثلون عن المنظمة الأفريقية لتوحيد المقاييس والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمعهد الوطني الألماني لعلم القياس.

جيم- الاستثمار وإنشاء المؤسسات

٥٢- تشمل أنشطة الدعوة التي يضطلع بها الأونكتاد من أجل تنفيذ برنامج عمل إسطنبول الدعم في مجال الاستثمار والمؤسسات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير استفاد معظم أقل البلدان نمواً (٤١) من مساعدة الأونكتاد في هذا المجال. وكانت الأنشطة المضطلع بها متفقة مع مبادئ البرنامج، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية وسيادة القانون، مما ساعد على بناء القدرة التنافسية لأقل البلدان نمواً وزيادة جاذبيتها باعتبارها جهات مستقبلة للاستثمار الأجنبي وإنشاء مؤسسات الأعمال.

سياسات الاستثمار وبناء القدرات

٥٣- تتيح استعراضات الأونكتاد لسياسات الاستثمار تقييماً موضوعياً لإطار البلد القانوني والتنظيمي والمؤسسي الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر لاجتذاب المزيد من هذا الاستثمار وزيادة الفوائد المتأتية منه إلى أقصى حد. وتشمل الاستعراضات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطُّنه ومعاملة الاستثمار وحمايته والضرائب وبيئة الأعمال والأنظمة القطاعية. وأُنجز ٤٢ استعراضاً من هذا القبيل حتى الآن، تناول ١٨ منها أقل البلدان نمواً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر العمل على إعداد استعراضَي أنغولا وتشاد. وأسهمت تقارير التنفيذ في زيادة اهتمام المستثمرين الأجانب وزيادة القدرة على ترويج فرص الاستثمار. وكانت القيمة التي تحققت من إجراء استعراضات سياسات الاستثمار وأنشطة المتابعة الدافع وراء ورود عدد من الطلبات الإضافية على تلك الاستعراضات، من بينها طلبات قدمتها بوتان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو ومالي وملاوي وهايتي.

٥٤- وبناءً على طلب مفوضية الاتحاد الأفريقي، أعدَّ الأونكتاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ ورقة تقنية بشأن معاملة السلع القادمة من المناطق الاقتصادية الخاصة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تتضمن توجيهات بشأن صياغة بروتوكول الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. علاوة على ذلك، دعم الأونكتاد لجنة كبار المسؤولين في منطقة التجارة الحرة الثلاثية بتقديم عرض إيضاحي عن الاعتبارات المتصلة بالاستثمار في المرحلة الثانية من المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة الثلاثية. واستجابةً لطلبات واردة من الدول الأعضاء، استعرض الأونكتاد أيضاً شبكتي اتفاق الاستثمار الدولي في بنغلاديش وتشاد.

٥٥- ويساهم الأونكتاد مساهمات فنية في منشور سيصدر مستقبلاً بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعنوان *"التقييم التاسع للتكامل الإقليمي في أفريقيا: الخطوات المقبلة لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية"*. ويناقش الأونكتاد في هذا المنشور المشترك سياسات المنافسة والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية والتجارة الرقمية والإلكترونية.

تشجيع الاستثمار

٥٦- يدعم الأونكتاد أنشطة تشجيع الاستثمار في العديد من أقل البلدان نمواً، ولا سيما من خلال أنشطة بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات والخبرات من جميع أنحاء العالم لمساعدة واضعي السياسات في رسم استراتيجيات لتشجيع الاستثمار تعزز وتيسر المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر حيثما اشتدت الحاجة. وفي عام ٢٠١٨، عقد الأونكتاد حلقات دراسية إقليمية عن تعزيز المشاريع المقبولة مصرفياً في سياق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وآسيا لصالح وكالات ترويج الاستثمار في أقل البلدان نمواً، أتاحت المساعدة التقنية في وضع هذا النوع من المشاريع وتسويقه بالتعلم من الأقران والاستفادة من توجيهات الخبراء.

٥٧- وشارك العديد من أقل البلدان نمواً في مؤتمر تشجيع الاستثمار الذي عُقد في إطار منتدى الأونكتاد العالمي للاستثمار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وكان موضوع الاجتماع هو ''تشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: الربط بين الجهات الفاعلة وبناء مدن مستدامة''. واستضاف الأونكتاد أيضاً حفل تسليم الجائزة السنوية لتشجيع الاستثمار التي تنطوي على الاعتراف بتفوق وكالات ترويج الاستثمار في جهودها الرامية إلى النهوض بالاستثمار في سياق أهداف التنمية المستدامة، وتشكل مصدر إلهام للممارسين من البلدان الأخرى لاتباع هذه الممارسة الفضلى. وكانت ليسوتو من بين أقل البلدان نمواً التي كُرِّمت أثناء الحفل.

٥٨- وتهدف أدلة الاستثمار الإلكترونية التي يضعها الأونكتاد إلى توعية أوساط الاستثمار الدولية بفرص الاستثمار وشروطه في البلدان المستفيدة. وتتولى الحكومات المستفيدة إعداد الأدلة بتوجيه من الأونكتاد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُضعت أدلة استثمار إلكترونية خاصة بإثيوبيا وزامبيا ومدغشقر وملاوي وموريتانيا.

تيسير الأعمال

٥٩- يساعد برنامج اللوائح التنظيمية الإلكترونية لتيسير الأعمال الذي وضعه الأونكتاد البلدان على ضمان الشفافية التامة في القواعد والإجراءات لتيسير الأعمال والتجارة والاستثمار. ويعمل نظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية في ١٣ بلداً من أقل البلدان نمواً[٦]. وأطلق الأونكتاد بوابته الخاصة بالتجارة – وهي أداة تيسير جديدة تركز على الإجراءات التجارية – باعتبارها امتداداً للوائح التنظيمية الإلكترونية. وتسهم البوابات الإلكترونية في خفض عدد الإجراءات الإدارية اللازمة والاستمارات والوثائق بنسبة ٨٠ في المائة في المتوسط. وفي عام ٢٠١٨، صُمم وأنشئ نظام جديد للوائح التنظيمية الإلكترونية في ليسوتو، وصُممت وأنشئت نظم جديدة لبوابات التجارة في أفغانستان وتوفالو وجزر سليمان وفانواتو وكيريباس. ووُسع نطاق النظام في بوتان ليشمل ١٤ منطقة جديدة. وفي أوغندا وبنن وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا ومالي، وُثقت في نظم البوابات التجارية القطرية ١٠ إجراءات في المتوسط فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير والمرور العابر والتخليص الجمركي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أُطلقت بوابة إقليمية للمعلومات التجارية الخاصة بجماعة شرق أفريقيا أثناء معتكف وزاري بشأن تيسير التجارة في بلدان الجماعة. وهذه البوابة موصولة بالبوابات التجارية القطرية في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا.

(٦) إثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش وبنن وبوركينا فاسو وتوغو وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسنغال وغينيا – بيساو ومالي والنيجر.

تعزيز روابط الأعمال التجارية

٦٠- يواصل الأونكتاد أداء دور الوسيط باتباع نهج شامل فريد إزاء تعزيز روابط الأعمال التجارية المستدامة وتوفير مجموعة من الخدمات الاستشارية الموجهة نحو السياسات والمساعدة التقنية العملية المنحى في الاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء المؤسسات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، درب برنامج روابط الأعمال التجارية ١٧٧ رائد أعمال، ١١٠ منهم رائدات أعمال، في جمهورية تنزانيا المتحدة، و٤٨ رائد أعمال، ٢١ منهم رائدات أعمال، في زامبيا.

الملكية الفكرية

٦١- يقدم الأونكتاد الدعم إلى أقل البلدان نمواً عند الطلب بصياغة سياسات الملكية الفكرية وبناء القدرات. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، قدم الأونكتاد عرضاً إيضاحياً في ندوة اللقاحات في شرق أفريقيا (''إنتاج اللقاحات في أفريقيا من أجل أفريقيا'') في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة، تناول فيه سبل كفالة نقل التكنولوجيات المتعلقة باللقاحات إلى البلدان النامية في جماعة شرق أفريقيا.

إنشاء المؤسسات وبرنامج تطوير ريادة الأعمال (إمبريتيك)

٦٢- يستمر تسخير إطار سياسات ريادة الأعمال من أجل وضع استراتيجيات وطنية محددة الهدف لريادة الأعمال، ولا سيما في إثيوبيا وأنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي سياق شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ساعد الأونكتاد إثيوبيا في وضع استراتيجية من هذا القبيل وعقد عدة حلقات عمل لوضعها واعتمادها. علاوة على ذلك، شكل الإطار أساساً للاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين الشاملتين للجميع بشأن ريادة الأعمال في جمهورية تنزانيا المتحدة اللتين أُطلقتا منذ عهد قريب.

٦٣- ونُفذت أنشطة إقامة وتوطيد برنامج إمبريتيك في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وغامبيا. واستأنف مركز إمبريتيك في أنغولا عملياته، ونُظمت فيه حلقات عمل من أجل تقييم الأثر. علاوة على ذلك، عُقدت حلقة عمل تجريبية في ميانمار لاستكشاف إمكانية إنشاء مركز إمبريتيك في البلد. ويتابع الأونكتاد طلبات رسمية من ١١ بلداً من أقل البلدان نمواً تتعلق بإنشاء مراكز إمبريتيك، ويبحث سبل تنشيط مركز إمبريتيك للتدريب في السنغال. بالإضافة إلى ذلك، أطلق الأونكتاد مشروعاً جديداً للمساعدة التقنية بشأن ريادة الأعمال والهجرة، ستستفيد منه رواندا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أقيم حفل جائزة إمبريتيك لسيدات الأعمال في إطار المنتدى العالمي للاستثمار؛ وكانت الفائزة الأولى من موزامبيق، وحصلت رائدة أعمال من أوغندا على الجائزة الثالثة.

٦٤- وفي عام ٢٠١٨، استفادة ثمانية من أقل البلدان نمواً - بنن وتوغو وجيبوتي وزامبيا والسودان وكمبوديا ومدغشقر والنيجر - من دعم الأونكتاد في مجال المحاسبة والإبلاغ فيما يتعلق بالمعلومات المالية وغير المالية، وشاركت في الدورة الخامسة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

دال- القدرة على تحمل الدين

٦٥- الديون الخارجية من الشواغل الرئيسية لبرنامج عمل إسطنبول (الفرع زاي، تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات). ويسهم الأونكتاد في زيادة فهم أقل البلدان نمواً لمسألة التفاعل بين الاستراتيجيات الوطنية والدولية الناجحة لتعبئة الموارد من أجل التنمية والقدرة على تحمل الديون وخيارات السياسة العامة من أجل التوصل إلى حل دائم للتحديات في مجال تمويل التنمية ولمشاكل الديون.

٦٦- وواصل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي التابع للأونكتاد تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً، وعددها ٢١ بلداً[٧]، التي تستخدم هذه البرمجية لتعزيز قدرتها على حسن تدبير ديون الحكومة المركزية والديون المضمونة من الحكومة لبلوغ مستويات من الدين يمكن تحملها. وحسّن البرنامج توافر سجلاّت آنية وموثوقة للديون، لا غنى عنها في التحليل السديد للمخاطر وفي وضع استراتيجيات تهدف إلى ضمان القدرة على تحمل الدين. وفي مطلع عام ٢٠١٩، كان لدى ٩٥ في المائة من البلدان التي تلقت الدعم قاعدة بيانات شاملة للديون الخارجية الحكومية والمضمونة من الحكومة، وكان لدى حوالي ٦٧ في المائة منها سجلاّت كاملة للدين المحلي مدرجة في البرمجية. ويشمل ذلك ١٢ بلداً من أقل البلدان نمواً تُصدر بانتظام نشرة عن إحصاءات الديون وتقدم تقارير إلى نظام الإبلاغ عن المدينين بالبنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، قدم ٧٠ في المائة من مستخدمي برمجية نظام إدارة الديون والتحليل المالي في أقل البلدان نمواً، التي تعهدت بالمشاركة في قاعدة البيانات الفصلية لإحصاءات الديون الخارجية التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تقارير في الوقت المحدد. وفيما يتعلق بتحسين التحليل، يُصدر سبعة بلدان بانتظام تقريراً يتضمن تحليلاً لحافظة الديون.

٦٧- وبحث فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في دورته الثانية المعقودة في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، مواطن الضعف المرتبطة بالديون وما يتصل بها من مسائل عامة في البلدان النامية. وفي هذا السياق، كُرست حلقة خاصة لمناقشة التحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً، تناولت أيضاً مسائل الشفافية المتصلة بالديون التي يشجع عليها المجتمع الدولي. وارتفاع الديون والهشاشة المالية مسألتان عامتان في جميع الاقتصادات النامية، لكن أقل البلدان نمواً أشد تضرراً منهما، لأنها أقل قدرة على الصمود عموماً، ولأن نظمها المالية المحلية الضعيفة هي أيضاً أقل النظم استعداداً لمقاومة الصدمات المالية الخارجية. ولما باتت تشكيلة الدين تتحول نحو الدين الخاص، أصبحت سمتا ديون القطاع الخاص - وهما آجال استحقاق أقصر وأسعار فائدة نسبية أعلى - فضلاً عن تصميم أدوات تمويل جديدة من أجل التنمية وتوافر البيانات التي يمكن استخدامها لتقييم القدرة على تحمل الديون، عوامل متزايدة الأهمية ينبغي فهمها وإدارتها.

٦٨- وواصل الأونكتاد وضع أدوات التحليل المالي. وتشمل هذه الأدوات مؤشرات الأحوال المالية لتقييم آثار الضغوط المالية على الاقتصاد، ومجموعة أدوات لتقييم تأثير شروط الاستثمارات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة في القدرة على تحمل الديون، فضلاً عن تحليل

(٧) إثيوبيا وإريتريا وأنغولا وأوغندا وبنغلاديش وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجيبوتي ورواندا وزامبيا والسودان وغينيا-بيساو وكمبوديا ومدغشقر وموريتانيا وهايتي.

سيناريوهات التمويل البديلة من أجل التخفيف من حدة الضغوط على القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل. وتوجد مؤشرات للأحوال المالية القطرية تخص ستة من أقل البلدان نمواً: إثيوبيا وأنغولا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق واليمن. وأُنجزت دراستان نموذجيتان، باستخدام مجموعة أدوات تقييم القدرة على تحمل الديون المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة التي وُضعت حديثاً، شملتا إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، وثمة دراسات قطرية أخرى قيد الإنجاز.

هاء- العلم والتكنولوجيا والابتكار

٦٩- العلم والتكنولوجيا والابتكار ركائز اقتصاد المعرفة. ويواصل الأونكتاد دعم أقل البلدان نمواً في تحسين قدراتها العلمية والابتكارية اللازمة لتحقيق التحول الهيكلي.

٧٠- ويستعرض الأونكتاد السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بناءً على طلب الدول الأعضاء لدعمها في تنمية قدراتها الوطنية في مجال صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. ويُنقَّح حالياً إطار استعراض السياسات لتعزيز التركيز على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٨، واصل الأونكتاد العمل على إعداد استعراضات السياسات في إثيوبيا وأوغندا حيث أوفدت بعثات لتقييم ما تنطوي عليه سياسات الابتكار من تحديات وما يمكن أن تقدمه من إسهامات في التنمية المستدامة في هذين البلدين وفي الأهداف الوطنية المحددة في وثائق سياساتهما الوطنية.

٧١- وعقد الأونكتاد، بوصفه أمانة لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وحكومة الصين حلقتي عمل لبناء القدرات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تناولت إحداهما السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة وسبل تدبير هذه المجالات (غوانغزو، الصين)، وتناولت الأخرى برنامجاً لإنشاء مركز وحاضنة للتكنولوجيا العالية (ووهان، الصين). وشارك في حلقتي العمل أكثر من ٣٠ خبيراً وواضع سياسات من البلدان النامية الأعضاء في اللجنة، بعضهم من أقل البلدان نمواً التالية: إثيوبيا وأنغولا وأوغندا وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وموريتانيا ونيبال. وجمعت حلقتا العمل بين المحاضرات العملية والزيارات الميدانية في غوانغزو ووادي البصريات في ووهان. وسيتواصل التعاون طيلة عام ٢٠١٩.

واو- بناء وتعزيز القدرات البشرية

٧٢- ساعدت أنشطة الدعم التي يضطلع بها الأونكتاد واضعي السياسات والمفاوضين التجاريين من أقل البلدان نمواً في حسن فهم السياسات والاستراتيجيات الوطنية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع، والأحكام الإنمائية وأوجه المرونة التي تكتسي أهمية خاصة في تهيئة بيئة مواتية في إطار النظام التجاري الدولي. ويسهم الدعم في بناء القدرات البشرية، ويوسع من ثم نطاق التنمية الاجتماعية من خلال قنوات شتى تشمل المؤسسات والسياسات المتينة.

تمتين المؤسسات العامة

٧٣- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم الأونكتاد دورتين دراسيتين إقليميتين بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في البرنامج الاقتصادي الدولي لفائدة المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم ممثلو أقل البلدان نمواً. وأسهمت الدورتان اللتان عُقدتا في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وفي نيروبي في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٩، في تعزيز رأس المال البشري في أفريقيا والشرق الأوسط وتمتين المؤسسات العامة والقدرات على وضع السياسات في البلدان المستفيدة. ودرب الأونكتاد من خلال هذين النشاطين ٤٩ واضع سياسات من ٢٩ بلداً، ١٧ منها هي من أقل البلدان نمواً[٨]. وركز البرنامج بوجه خاص على زيادة معرفة المسؤولين الحكوميين بقضايا الاقتصاد الكلي؛ والاستراتيجيات الإنمائية؛ والتجارة؛ والاستثمار؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار. ويشمل البرنامج التدريبي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٧٤- ونظم الأونكتاد ست دورات دراسية قصيرة للمندوبين من البعثات الدائمة في جنيف، بمن فيهم ممثلو أقل البلدان نمواً. وعُرضت في الدورات آخر النتائج التي توصلت إليها بحوث الأونكتاد بشأن جميع قضايا التجارة والتنمية المشتركة بين الشُّعب، بما فيها تسخير التجارة من أجل أهداف التنمية المستدامة، والتجارة وانعدام المساواة، وتصميم سياسات تجارية شاملة للجميع ومراعية للاعتبارات الجنسانية.

٧٥- ويعقد الأونكتاد سنوياً، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والسلطات المغربية، حلقة عمل لأعضاء البنك. وتهدف حلقات العمل إلى زيادة فهم اتفاقات الاستثمار الدولية، وتحديد واستكشاف المسائل والمشاكل والاهتمامات الرئيسية المتصلة ببعد التنمية المستدامة في تلك الاتفاقات، ودراسة تقنيات واستراتيجيات التفاوض. وفي عام ٢٠١٨، استفاد من النشاط التدريبي مشاركون من ٢٩ بلداً، ١٥ منها هي من أقل البلدان نمواً.

٧٦- ونفذ الأونكتاد برنامجاً تدريبياً متقدماً في مجال السياسات التجارية لأعضاء منطقة التجارة الحرة العربية في القاهرة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وشارك في البرنامج خمسة عشر واضع سياسات وموظف جمارك، من بينهم تسع نساء ومشاركون من السودان واليمن، وحسَّنوا قدراتهم التقنية في مهارات المفاوضات التجارية وصياغة السياسات التجارية، ولا سيما فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية.

٧٧- ويعكف الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا معاً على تنفيذ مشروع تابع لحساب الأمم المتحدة للتنمية بشأن قياس التدفقات المالية غير المشروعة. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرة التحليلية ودعم الجهود الوطنية المبذولة في أفريقيا – بما يشمل جهود أقل البلدان الأفريقية نمواً – للحد كثيراً من التدفقات المالية غير المشروعة، تمشياً مع الغاية ١٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة. وتواصَل في عام ٢٠١٨ التحليل النظري والأعمال التحضيرية للدراسات التجريبية على الصعيد القطري في بلدان من بينها أقل البلدان نمواً التالية: جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والسنغال.

(٨) أوغندا وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتوغو وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا والسودان والكونغو وليسوتو ومالي ومدغشقر وملاوي وموزامبيق والنيجر.

تعزيز القدرات الإحصائية والتحليلية الوطنية

٧٨- يدعم الأونكتاد وضع ومواءمة الإحصاءات عن التجارة الدولية في الخدمات، والأدوات والمنهجيات التحليلية، وتوفير المعلومات الإحصائية. ويجمع الأونكتاد بانتظام إحصاءات عن المؤشرات المتعلقة بالغاية ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة، ويقدم البيانات ذات الصلة مقترنة بسرد إلى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة إسهاماً منه في *تقرير التنمية المستدامة*. ويشارك الأونكتاد بذلك في رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، لأن المؤشر غاية رئيسية في مجال التجارة الدولية، على النحو المبين في الفقرة ٦٥(أ). وعززت تنبؤات الأونكتاد الراهنة إمكانية تحديد المستوى اللازم من النمو في صادرات أقل البلدان نمواً لتحقيق الغاية ١٧-١١.

٧٩- ويعمل الأونكتاد منذ عام ٢٠١٣ مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على وضع أدوات إحصائية لقياس وتحليل التجارة الدولية في الخدمات تساعد البلدان الثمانية الأعضاء في الاتحاد - وسبعة منها هي من أقل البلدان نمواً - في صياغة سياسات للتجارة في الخدمات مصممة خصيصاً لتحقيق أهدافها الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية. وجُرب استبيان موحد يشمل جميع فئات الخدمات باستثناء السفر خلال الدراسات الاستقصائية الكاملة الأولى التي أجرتها البلدان في الربع الأخير من عام ٢٠١٨. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، عُرضت نتائج الدراسات الاستقصائية الكاملة الأولى ونوقشت في حلقة عمل. وقُدم مشروع استبيان دراسة استقصائية بشأن خدمات السفر إلى البلدان لتجريبه أثناء الدراسات الاستقصائية الكاملة الثانية في عام ٢٠١٩.

٨٠- وبلوَر الأونكتاد وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية حلقة تدريبية على الإنترنت لمساعدة جامعي الإحصاءات عن التجارة الدولية في الخدمات في ضمان تقيُّدهم بالمعايير الدولية الواردة في *دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات ٢٠١٠*. وفي الربع الثالث من عام ٢٠١٨، قُدمت دورة التعلم عن بعد إلى ٢٩ مشاركاً من ٢٦ بلداً، من بينها أقل البلدان نمواً التالية: أوغندا وبوركينا فاسو وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وزامبيا والسنغال والسودان وكمبوديا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق. إضافة إلى ذلك، قُدمت في جنيف، في كانون الأول ديسمبر ٢٠١٨، وحدة تدريبية تنطوي على تواصل مباشر وتركز على البلدان الأفريقية، نُظمت بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وحضرها ١٩ مشاركاً من عدة بلدان، بما فيها أقل البلدان نمواً التالية: أوغندا وجيبوتي وزامبيا والسودان وكمبوديا ومدغشقر.

خامساً- الدروس المستفادة

٨١- على الرغم من أن أقل البلدان نمواً أحرزت تقدماً كبيراً على جبهات متعددة، من المرجح ألا تحقق كثيراً من أهداف وغايات برنامج عمل إسطنبول في أفق عام ٢٠٢٠ كما هو مقرر. وثمة حاجة إلى إعادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على الظروف الخاصة لأقل البلدان نمواً.

٨٢- ويسهم الأونكتاد إسهاماً إيجابياً في بناء قدرات الخبراء من الدول الأعضاء على صياغة السياسات والاستراتيجيات، بما في ذلك تصميم الإطار المؤسسي المواتي للتحديات الإنمائية التي تعترض بلدانهم. ومن المهم توثيق التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الشريكة في البلدان المعنية لكفالة أوجه التآزر مع الدعم الذي يقدمه الأونكتاد إلى الدول الأعضاء.

٨٣- والطفرة المسجلة في طلب أقل البلدان نمواً على المساعدة التقنية المصممة وفقاً لاحتياجاتها في مسارات عمل مواضيعية شتى دليل ساطع على القيمة والأهمية التي توليها الدول الأعضاء للدعم المقدم من الأونكتاد. غير أن الموارد المتاحة تحد من قدرته على تلبية الطلبات المتزايدة. وتُدعى البلدان المتقدمة الشريكة إلى النظر في زيادة التبرعات إلى صندوق الأونكتاد الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً.

سادساً- توصيات السياسة العامة

٨٤- قد يود مجلس التجارة والتنمية أن ينظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) الإعراب عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الرئيسية من برنامج عمل إسطنبول لمواجهة التحديات الهيكلية التي تعترض أقل البلدان نمواً في القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وتمكينها من الخروج من فئة أقل البلدان نمواً؛

(ب) حث الأونكتاد على تعزيز عمله على مساعدة أقل البلدان نمواً في السعي إلى تحقيق أهداف البرنامج وغاياته، فضلاً عن الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ج) تجديد دعوة جميع الجهات المانحة والبلدان الأخرى القادرة على التبرع للصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً إلى أن تفعل ذلك، ومواصلة حثها عليه، لتمكين الأونكتاد من الاستجابة للزيادة الكبيرة في طلب أقل البلدان نمواً على المساعدة التقنية؛

(د) توجيه طلب إلى الأونكتاد لتقديم الدعم الحثيث إلى أقل البلدان نمواً في العملية التحضيرية المفضية إلى مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً وفي المناقشات والمداولات المتعلقة به.